



تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

من مجلس معايير المحاسبة الدولية

يناير ٢٠١٠

مرحبا بكم في تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

نشرة تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية هو ملخص المساعدين للقرارات المؤقتة التي توصل لها المجلس في اجتماع عام. بينما يسير المشروع قدماً، يستطيع المجلس بل ويقوم بتعديل قراراته السابقة المؤقتة، ولا تغير القرارات المؤقتة المتطلبات الحالية حتى يتم إدخال هذه القرارات في معيار جديد أو معدل.

اجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية في لندن في ١٨-٢٠ يناير من عام ٢٠١٠. هذا وانضم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في بعض الجلسات حيث تمت مناقشة المواضيع التالية:

• الأئمة المالية

- التوحيد
- قياس القيمة العادلة
- الأدوات المالية: التصنيف والقياس
- الأدوات المالية: محاسبة التحوط
- الأدوات المالية مع سمات الأسهم

• عرض الوضع المالي

- عقود التأمين
- عقود الإيجار
- الاعتراف بالإيرادات

اتصل بنا

مجلس معايير المحاسبة الدولية

٣٠ كانون سترت

لندن EC4M 6*H

المملكة المتحدة

هاتف: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١٠

فاكس: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١

البريد الإلكتروني: iasb@iasb.org

الموقع الإلكتروني: www.iasb.org

اجتماعات المجلس المستقبلية

يجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة

شهرياً لمدة خمسة أيام.

وفيما يلي مواعيد الاجتماعات التي ستعقد في

عام ٢٠١٠:

١٥-١٩ يناير

٢ يناير

١٠ يناير

١٥-١٩ مارس

لنقر هنا للإطلاع على جميع الاجتماعات لعام

٢٠١٠.

اجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية في لندن في ٢٠-٢٢ يناير من عام ٢٠١٠. حيث تمت مناقشة المواضيع التالية:

• الأزمة المالية

○ إلغاء الاعتراف

○ الأدوات المالية: محاسبة التحوط

• إدخال التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١

• إيقاف العمليات

• عرض الوضع المالي

• تحديث IFRIC

• استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

الجلسة المشتركة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية

الأزمة المالية

التوحيد

ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية القضايا

التالية المتعلقة بنموذج الرقابة الذي يجري إعداده لأغراض تحديد الحالات

التي يتعين عندها توحيد كيان واحد لآخر:-

• الرقابة بموجب حقوق التصويت (وتشمل الرقابة بأقل من نصف حقوق التصويت في المنشأة)

• الخيارات والأدوات القابلة للتحويل

• علاقة الوكالة (بما في ذلك حقوق الإخراج)

الرقابة بموجب حقوق التصويت

قررت المجالس مبدئياً أنه، عند تقييم الرقابة للمنشآت الخاضعة للرقابة بموجب حقوق التصويت:-

• تلبى المنشأة المعدة للتقارير والتي تحتفظ بأكثر من نصف حقوق التصويت في المنشأة بموجب عنصر السلطة لتعريف

الرقابة، وفي ظل غياب الترتيبات الأخرى.

• تلبى المنشأة المعدة للتقارير (ذات حقوق التصويت الأقل من النصف في المنشأة) والتي تملك السلطة القانونية أو

التعاقدية لتوجيه أنشطة المنشأة المؤثرة بشكل ملحوظ على العائدات بموجب تعريف الرقابة لعنصر السلطة.

قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤقتاً على تلبية المنشأة المعدة للتقارير ذات حقوق التصويت الأقل من النصف تعريف

الرقابة لعنصر السلطة للحالات التي تمتلك المنشأة المعدة للتقارير حقوق التصويت الأهم مقارنة بأي جهة أخرى أو من

مجموعة منظمة للمساهمين، وغيرها من المساهمين الموزعين على نطاق واسع. وقرر مجلس معايير المحاسبة المالية

مؤقتاً أن على المنشأة المعدة للتقارير إثبات توجيه أنشطة المنشأة المؤثرة بشكل كبير على العائدات لتلبية تعريف الرقابة

لعنصر السلطة.

أرشيف مجلس معايير المحاسبة الدولية

نشرة الأخبار

انقر هنا للحصول على النسخ المحفوظة من

الإصدارات السابقة من تحديث معايير

المحاسبة الدولية الواردة في الموقع الإلكتروني

لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

الملخصات الصوتية

انقر هنا للاستماع لمخلص صوتي قصير

لاجتماع المجلس (نشرة صوتية) أو اجتماعات

سابقة للمجلس.

الخيارات والأدوات القابلة للتحويل

قررت المجالس مؤقتاً أنه ينبغي على المنشأة المعدة للتقارير النظر في الخيارات والأدوات القابلة للتحويل عند التقييم سواء كان لديها السلطة من خلال حقوق التصويت لتوجيه الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والمؤثرة على العائدات بشكل كبير. سواء بالنظر لامتلاك المنشأة المعدة للتقارير سلطة توجيه أنشطة المنشأة الأخرى والتي لا تشمل حقوق التصويت في المنشأة المعدة للتقارير، بل بإجراء التقييم لجميع الحقائق والظروف المتعلقة بالخيارات والأدوات القابلة للتحويل كما في المنشأة الأخرى.

العلاقات بين الوكالات

ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية ما هي العوامل التي ينبغي النظر فيها عند تحديد فيما كان الطرف قد فوض سلطة اتخاذ القرار باعتباره وكيلًا. كما وناقش المجلس إمكانية استبعاد الحقوق التي يتم ممارستها بشأن الاتفاق لأكثر من طرف خارجي بحيث تكون موضوعية وينبغي النظر فيها عند تقييم العلاقات بين الوكالات. ولم يتوصل المجلس إلى أي قرارات بشأن العلاقات بين الوكالات. إلا أن المجالس ستواصل مناقشة الموضوع خلال الجلسة المقبلة في فبراير ٢٠١٠ لإدارة المجلس المشترك.

قياس القيمة العادلة

ناقشت المجالس المواضيع التالية:-

- تعريف القيمة العادلة
- قياس القيمة العادلة عندما كساد السوق
- القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي
- الاعتراف بأرباح أو خسائر يوم واحد
- قياس الالتزامات بالقيمة العادلة
- مخاطر عدم تنفيذ الأداء
- القيود المفروضة بشأن نقل الالتزام
- قياس أدوات الملكية الخاصة عند القيمة العادلة
- رأي السوق المشترك
- الإشارة المرجعية للأسواق

تعريف القيمة العادلة

قررت المجالس مبدئياً:-

- الاحتفاظ بمصطلح "القيمة العادلة"

- تعريف القيمة العادلة باعتبارها سعر الإغلاق. وستناقش المجالس وجوب استخدام التعريف في جلسته القادمة حين يتم صياغته في نطاق قياس القيمة العادلة القياسية المتقاربة.

قياس القيمة العادلة حين كساد الأسواق

قررت المجالس مبدئياً على توجيه قياس القيمة العادلة في الأسواق الكاسدة:-

- تنطبق عند وجود انخفاض كبير في حجم ومستوى النشاط في قيمة الأصل أو الالتزام.
- التركيز على سعر المعاملة بملاحظة عدم انتظامه، وفعاليته في السوق.

قررت المجالس مؤقتاً أن على المنشأة النظر على أسعار المعاملة بملاحظتها في حال عدم توفر أدلة على عدم انتظام المعاملة. وعدم امتلاك المنشأة معلومات كافية لتحديد عدم انتظام المعاملة، فعليها بالقيام بالمزيد من التحليل لقياس القيمة العادلة.

القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي

قررت المجالس مبدئياً أن سعر المعاملة ربما لا يمثل القيمة العادلة للأصل أو الالتزام عند الاعتراف الأولي إذا، على سبيل المثال، أي من الشروط التالية موجودة:-

- تتم المعاملة بين الأطراف ذات العلاقة
- تتم المعاملة تحت الضغط أو يجبر البائع على قبول سعر المعاملة
- تمثل وحدة الحساب في المعاملة وهي مختلفة عن وحدة الحساب في الأصول والالتزامات التي يقاس عندها القيمة العادلة
- يتم إجراء المعاملة في سوق مختلف عن السوق الذي يبيع الأصول وتحول به الالتزامات المنشأة.

أرباح أو خسائر يوم واحد

قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مبدئياً على عدم مواجهة الاعتراف بأرباح أو خسائر يوم واحد باعتباره جزء من مشروع قياس القيمة العادلة. وستناقش المجالس الاعتراف بأرباح وخسائر يوم واحد في جلسته المقبلة.

قياس الالتزامات بالقيمة العادلة

قررت المجالس مبدئياً:-

- يمثل تحويل الالتزام عند غياب السعر المعروض في السوق النشطة، وقياس المنشأة للقيمة العادلة للالتزام على النحو التالي:
- أ- استخدام السعر المعروض في الالتزام المطابق عند التداول كأصل (أي قياس المستوى ١)، إذا كان السعر متاح

ب- إذا كان السعر غير متاح، قم باستخدام الأسعار المعروضة للالتزامات المماثلة أو الالتزامات المماثلة عند تداول الأصول (أي قياس المستوى ٢)

ج- إذا كان رصد المدخلات غير متاح، قم باستخدام أسلوب تقييم آخر مثل:

١. إتباع نهج الدخل (على سبيل المثال أسلوب القيمة الحالي) أو
٢. إتباع نهج السوق (على سبيل المثال استخدام المبلغ الذي سيدفعه السوق المشترك لتحويل الالتزام المماثل أو استلامه للدخول في الالتزام المماثل)

- وصف التعويض الذي سيطلب من السوق المشترك لاتخاذ الالتزام عند تطبيق القيمة الحالية
- توضيح تحويل الالتزام بافتراض امتلاك السوق المشترك المحال إليه المعرفة والقدرة لتحقيق الالتزام المماثل
- يجب على المنشأة تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة للالتزام عند التداول كأصل (الأصول المقابلة) تمثل القيمة العادلة للالتزام. وإذا حددت المنشأة أن القيمة العادلة للأصل المقابل لا يمثل القيمة العادلة للالتزام، فيجب إجراء تسويات على القيمة العادلة للأصل للحد الأقصى الذي قيمته العادلة لا تمثل القيمة العادلة للالتزام
- يجب أن تمثل القيمة العادلة للأصل المقابل القيمة العادلة للالتزام سواء عدم تداول تلك الأصول في البورصة
- يجب قياس القيمة العادلة للأصل المقابل بواسطة منهجية السوق المشترك المستخدم
- يجب على السعر المعروض للأصل المطابق في السوق النشط أن يكون هو المستوى ١ لقياس القيمة العادلة للالتزام عندما لا يتم إجراء أي تسويات على السعر المعروض المطلوب.

مخاطر عدم الأداء

قررت المجالس مبدئياً:-

- تشمل القيمة العادلة للالتزام تأثير مخاطر عدم الأداء
- وتوضيحا لذلك تمثل مخاطر الائتمان، إضافة إلى مخاطر عدم الأداء.

شروط تحويل الالتزام

قررت المجالس مبدئياً عدم إجراء تسوية على القيمة العادلة للالتزام للمزيد من تأثير شرط التحويل إذا تم إدراجه بالفعل في غيرها من المدخلات لقياس القيمة العادلة.

قياس أدوات الأسهم الخاصة بالقيمة العادلة

قررت المجالس مبدئياً قياس المعيار المتقارب للقيمة العادلة ليشمل توجيه أدوات الأسهم الخاصة بالمنشأة

هدف السوق المشترك

قررت المجالس مبدئياً:-

- تأكيد اعتماد قياس القيمة العادلة على السوق ويعكس الافتراضات التي يستخدمها السوق المشترك في تسعير الأصول أو الالتزامات
- يجب على الأسواق المشتركة افتراض وجود فهم معقول بشأن الأصل والالتزام لهذه المعاملة، على أساس جميع المعلومات المتاحة، بما في ذلك المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال جهود العناية الاعتيادية اللازمة والعرفية
- وصف "الاستقلالية" في السوق المشترك يعني أنها مستقلة عن بعضها؛ وأنهم ليسوا الأطراف المعنية
- يمكن استخدام السعر في المعاملات ذات العلاقة كمدخل لقياس القيمة العادلة إذا تم إدخال المعاملة إلى السوق بموجب الشروط
- تستند المدخلات غير القابلة للرصد من البيانات الخاصة بالمنشأة ويتم تسويتها لأي معلومات معقولة متوفرة وسيراعى السوق المشترك ويتم إعداد افتراضات السوق المشترك والتي تحقق هدف قياس القيمة العادلة.

السوق المرجعي

قررت المجالس مبدئياً:-

- يعتبر السوق المرجعي الرئيسي لقياس القيمة العادلة (أو الأكثر فائدة) ويشترط السوق على المنشأة الوصول إلى هذا السوق.
- لتوضيح ما يلي:-
- أ- السوق الرئيسي هو السوق الأكبر حجم ومستوى نشاط للأصل والالتزام
- ب- السوق الرئيسي يفترض على أنه السوق التي تتعامل فيها المنشأة عادة. ولا تحتاج المنشأة لإجراء بحث شامل للأسواق التي قد يكون لديها نشاط أكبر من السوق في التعامل بشكل طبيعي
- ج- تحديد السوق يعتبر أكثر فائدة لكل من تكاليف المعاملات وتكاليف النقل.

الأدوات المالية: التصنيف والقياس

الالتزامات المالية

استعرضت المجالس المناقشات المعنية السابقة والمتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية. ولم يتم اتخاذ أي قرار.

الأدوات المالية: محاسبة التحوط

ناقشت المجالس الجداول الزمنية المحتملة لاستكمال محاسبة التحوط للمرحلة المشتركة

معالجة مشروع الأدوات المالية والقضايا في إطار جدول زمني. قررت المجالس مبدئياً معالجة محاسبة التحوط على نحو شامل. ومع ذلك، وفي ظل نشر هدف معايير المحاسبة الدولية لمشروع التعرض الشامل حول الأدوات المالية في مارس ٢٠١٠، والهدف من نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية لمشروع التعرض خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ على

المراحل الرئيسية المتبقية للمشروع باستبدال المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، وأولا ستطرح المجالس المشتركة قضايا محاسبة التحوط المتعلقة ببند التحوط المالي، بالاشتراك مع القضايا الأكثر ارتباطا بالمجالس "القرارات المعنية بشأن تصنيف نماذج القياس بالنسبة للأدوات المالية حتى الآن.

ولاحقا ستناقش المجالس قضايا محاسبة التحوط الأخرى، بما في ذلك محاسبة التحوط لبند التحوط غير المالية ومحفظة محاسبة التحوط. وتتوقع المجالس معالجة جميع قضايا محاسبة التحوط خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠.

الأدوات المالية ذات خصائص الأسهم

قررت المجالس عدم تبني أي من المنهجين الذين تم النظر إليهما مسبقا. وعوضا عن ذلك، فإنها توجه المساعدين لتحليل التعديل الممكن لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ للأدوات المالية: بتقديم. آثار هذا التعديل الممكن والذي لم تم تحديده ولكن فيما يلي بعض الاحتمالات:-

- الاشتراط لتصنيفه كأصل معادة أسهم رأس المال إلا بوقوع أحداث معينة مثل وفاة أو تقاعد المساهم
- الاشتراط لفصل بعض معادة رأس المال إلى الأسهم وعناصر الالتزام
- تخفيف طفيف لحدة الحكم التي تؤهل كالأسهم والأدوات المالية التي تشمل تبادلات لأدوات الأسهم، وللنقد ويجب أن تتطلب تبادل لعدد ثابت من الأسهم لمبلغ ثابت من المال

عرض البيان المالي

استمرت المجالس مداولاتها بشأن مقترحات الآراء الأولية لورقة المناقشة لعرض البيانات المالية. وعلى وجه التحديد، نظرت المجالس حسب الوظيفة والطبيعة والجزء المتعلق بالإفصاحات بالتفصيل (ورقة جدول الأعمال ١٧).

معلومات أساسية (خلفية)

اقترحت ورقة المناقشة ضمن كل فئة في بيان الدخل الشامل، أن على المنشأة تصنيف بنود الدخل والنفقات حسب وظيفتها. وعلى كل من هذه الوظائف أن تكون مصنفة إلى الحد الأقصى بطبيعتها ومثل هذه المعلومات تحسن من جدوى بيان الدخل الشامل في تنبؤ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. إذا كان طبيعة العرض أمر غير عملي في صلب بيان الدخل الشامل، يجب على المنشأة تقديم المعلومات الواردة في الملاحظات إلى البيانات المالية.

كما اقترحت ورقة المناقشة أنه، من وجهة نظر الإدارة، إذا تم تقديم معلومات مفصلة حسب الوظيفة فإن ذلك لا يوفر معلومات ذات علاقة، فيمكن للمنشأة تصنيف بنودها للدخل الشامل بحكم طبيعتها ضمن كل فئة في بيان الدخل الشامل.

في أكتوبر من عام ٢٠٠٩، قررت المجالس مبدئياً الاحتفاظ بورقة المناقشة بالاقتراح أن على المنشأة تصنيف بنود الدخل والنفقات حسب طبيعتها ووظيفتها. وإضافة لذلك، يجب على المنشأة ذات قطاع الإبلاغ المتعدد تقديم هذه المعلومات المصنفة في جزئها المتعلق بالملاحظة، بينما يجب على المنشأة ذات قطاع الإبلاغ الواحد تقديم هذه المعلومات المصنفة في بيان الدخل الشامل.

القرارات المؤقتة

في جلسته المشتركة لشهر يناير، قررت المجالس مؤقتاً أن مشروع التعرض:

- سيحدد المنشأة ذات قطاع الإبلاغ الواحد ربما بتقديم معلوماتها المصنفة بحكم طبيعتها بمذكرة افصاح واحدة، بدلاً من تقديم المعلومات في بيان الدخل الشامل. ويجب على المنشأة التي ستقدم معلوماتها بحكم طبيعتها في مذكرة الإفصاح والتي تشمل معلوماتها حسب الوظيفة في المذكرة ذاتها.
- سيحدد المنشأة ذات قطاع الإبلاغ المتعدد بتقديم معلوماتها المصنفة بحكم طبيعتها في الجزء المتعلق بالملاحظة، ويجب أن تشمل معلوماتها حسب الوظيفة في المذكرة نفسها.
- سيحدد المنشأة بنود الدخل والنفقات المصنفة حسب وظيفتها وطبيعتها في الملاحظات على البيانات المالية بتقديم معلوماتها حسب الوظيفة في بيان الدخل الشامل.
- سيحتفظ بورقة المناقشة لتقديم اقتراح للمنشأة بوجوب تصنيف بنود دخلها ونفقاتها بأسلوب يقدم معلومات مفيدة من أجل تقييم هذا المبلغ، ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية بشكل موثوق. وبالتالي، إذا لم يحسن التصنيف حسب الوظيفة الجدى من هدف المعلومات في بيان الدخل الشامل، فيجب على المنشأة استبدال تصنيف بنود الدخل والنفقات بحكم طبيعتها فقط.

نظرت المجالس لإجراء تعديلات على موضوع تدوين معايير المحاسبة في الجزء المتعلق بذلك رقم ٢٨٠

الإبلاغ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٨ قطاعات التشغيل. قررت المجالس مبدئياً أن مشروع التعرض:

- سوف يتطلب على المنشأة تقديم معلومات الدخل والنفقات بحكم طبيعتها في الجزء المتعلق بالملاحظة لتصنيف البنود باستمرار بين بيان الدخل الشامل والجزء المتعلق بالملاحظة.
- سوف يتطلب على المنشأة تقديم المعلومات بشأن أنشطة قطاع التشغيل الذي لا يحقق المعايير لتقييمه بوصفها جزءاً تم الإبلاغ عنه بمعزل عن المعلومات حول أنشطة المؤسسة
- سوف يتطلب على المنشأة تسوية ربح (خسارة) التشغيل بوصفه جزءاً تم الإبلاغ عنه لأرباحها التشغيلية الموحدة المقدمة في بيان الدخل الشامل.

عقود التأمين

ناقشت المجالس المواضيع التالية:

- تسويات القياس والمخاطر;
- خسائر يوم واحد;
- معاملة الهامش المتبقي; و
- سلوك حامل وثيقة التأمين

تسويات القياس والمخاطر

في جلستهم المشتركة في ديسمبر، قررت المجالس مبدئياً أن على نهج القياس وصف التقييم الحالي لالتزام شركة التأمين باستخدام الركائز التالية:

- احتمال عدم الانحياز لمتوسط سعر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع نشوئها كما على شركة التأمين تحقيق العقد;
- قيمة الوقت بالأموال;
- تسوية المخاطر بتأثير الشك حول المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية; و
- المبلغ الذي يلغي أي ربح عند بداية العقد.

وفي هذه الجلسة، قررت المجالس مبدئياً على ما يلي:-

- يجب استخدام هذه الركائز لقياس مزيج الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد التأمين عوضاً عن قياس الحقوق بشكل منفصل عن الالتزامات. ويجب تقديم مزيج الحقوق والالتزامات على أساس صافي.
- يجب أن يشير هدف قياس عقد التأمين إلى القيمة بدلاً من التكلفة. وسيقوم المساعدون بصياغة وصف هذا الهدف.

كما قررت المجالس مبدئياً على ما يلي:

- يجب أن تكون مخاطر التسوية بمبلغ شركة التأمين المتطلب لتحمل الشك الذي ينتج عن الحاجة لتحقيق الالتزام الصافي الناتج عن عقد التأمين. وسيقوم المساعدون بصياغة الإرشادات حول كيفية تحديد مخاطر التسوية.
- يجب تسوية المخاطر (المعاد قياسها) بتحديث لكل فترة إبلاغ.

خسائر يوم واحد

حسب نهج نظام المحاسبة المقترح، خسارة ناتجة في البداية، وبعد تطبيق تسوية الخطر، والقيمة الحالية المتوقعة من التدفقات النقدية الخارجية عندما تفوق القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية الداخلية. قررت المجالس مبدئياً أن على المنشأة الاعتراف بخسائر الربح أو الخسارة في البداية.

معاملة الحد الهامشي المتبقي

يستبعد نهج المحاسبة المقترح أي ربح في البداية من خلال شملها لحد الهامش المتبقي في قياس مزيج الحقوق والالتزامات الناتجة عن عقود التأمين. وقررت المجالس مبدئياً:

- صياغة الإرشادات المحددة على كيف يجب على حد الهامش المتبقي أن يصدر الربح أو الخسارة بمرور الوقت.
- لا تجري شركة التأمين تسوية على حد الهامش المتبقي في فترات الإبلاغ اللاحقة لإجراء تغييرات في التقديرات.

سلوك حامل وثيقة التأمين

ناقشت المجالس الخيارات التي تمكن حملة الوثائق من اتخاذ الإجراءات التي تغير المبلغ، التوقيت، والشك أو طبيعة المنافع التي سيتلقونها (خيارات حامل وثيقة التأمين).

أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية على موقفة بأن خيارات حامل وثيقة التأمين، فضلاً عن الخيارات، المستقبلية، والضمانات المتعلقة بالتغطية الحالية، يجب إدراجها في قياس عقد التأمين من خلال نظرة على الأساس باستخدام القيم المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية (إلى أقصى مدى للخيارات ضمن حدود العقد الحالي). ونتيجة لذلك، لن يتم تطبيق الإيداع. ولإجراء مناقشة مستقبلية، فسيقوم المساعدون بصياغة المواد لتحديد حدود العقد الحالي.

ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية خيارات حامل وثيقة التأمين. وتباينت وجهات النظر ولم ينشأ عنه إجماع واضح. وسوف يرجع مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى موضوع سلوك حامل وثيقة التأمين في جلسته المقبلة.

كما وناقشت المجالس كيفية التعامل مع الخيارات، المستقبلية، والضمانات المتعلقة بتغطية عقد التأمين الحالي. وقررت المجالس مبدئياً على استبعاد هذه الخصائص لقياس ذلك العقد. وعوضاً عن ذلك، يجب الاعتراف بتلك الخصائص وقياسها باعتبارها عقود تأمين جديدة أو غيرها من الصكوك المستقلة، وفقاً لطبيعتها.

الخطوات المقبلة

تتوقع المجالس مواصلة مناقشتهم لهذا المشروع في جلسة إضافية مشتركة في ١٠ فبراير.

عقود الإيجار

ناقشت المجالس كل مما يلي:-

- كيفية القياس بعد الاعتراف الأولي لعقود الإيجار مع الخيارات وتأجير الوحدات بموجب النهج القائم على التكلفة المطفأة
- سواء بتقديم امتياز لعقود الإيجار قصيرة الأجل؛ و
- كيفية حساب العقارات الاستثمارية المحجوزة من قبل المؤجرين

القياس بعد الاعتراف الأولي لعقود الإيجار مع الخيارات وتأجير الوحدات بموجب التكلفة المطفأة

قررت المجالس مبدئياً على ما يلي:-

- عدم تعديل سعر الخصم للمستأجر عند وجود تغييرات لاحقة في مدة الإيجار المتوقع.
- عدم تعديل سعر الخصم للمستأجر عند وجود تغييرات لاحقة في المبالغ المستحقة بموجب تأجير الوحدات ما لم يتم تأجير الوحدات وفق أسعار فائدة مرجعية متغيرة.
- عدم تعديل سعر الخصم التي يستخدمها المؤجر عند وجود تغييرات لاحقة في مدة الإيجار المتوقع.
- عدم تعديل سعر الخصم التي يستخدمها المؤجر عند وجود تغييرات لاحقة في المبالغ المستحقة بموجب تأجير الوحدات ما لم يتم تأجير الوحدات وفق أسعار فائدة مرجعية متغيرة.

امتياز عقود الإيجار قصيرة الأجل

قررت المجالس مبدئياً على ما يلي:-

- السماح للمستأجرين باستخدام نموذج مبسط لمحاكاة الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل.
- وأنه بموجب هذه المحاسبة المبسطة، فيعترف المستأجر بإجمالي المبالغ المستحقة وحقه مقابل استخدام الأصل بموجب عقد إيجار قصير الأجل في بيان الوضع المالي.
- تقديم امتياز اختياري لعقود الإيجار قصيرة الأجل للمؤجرين.
- سيتم تعريف عقود الإيجار قصيرة الأجل كعقود الإيجار ذات أقصى مدة إيجار ممكنة تقل عن ١٢ شهراً.

خصائص الاستثمار

قررت المجالس مبدئياً أن المتطلبات الجديدة لمحاسبة المؤجر ستكون ملزمة إذا كان المؤجر يقيس استثماراته العقارية بسعر التكلفة.

قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مبدئياً إذا كان المؤجر يقيس استثماراته العقارية بالقيمة العادلة وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ للاستثمار العقاري، فلن تطبق المتطلبات الجديدة لمحاسبة المؤجر إلى عقد الإيجار.

ونتيجة لأن مجلس معايير المحاسبة الدولية ليس لديه خيار القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، فأمرت مساعدين مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعداد جدول أعمال يطلب مناقشة ما إذا ستسمح أو تطلب من العقارات الاستثمارية بأن تكون مسجلة بالقيم العادلة بموجب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة عموماً في الولايات المتحدة.

ستواصل المجالس مناقشة محاسبة المستأجر والمؤجر في الجلسة المقرر انعقادها في فبراير ٢٠١٠.

الاعتراف بالإيرادات

- نظرت المجالس لمتطلبات الإفصاح في النموذج المقترح للاعتراف بالعائدات وقررت مبدئياً على ما يلي:
- لتحديد هدف الإفصاح رفيع المستوى والمماثل لمجلس معايير المحاسبة الدولية القسم ٥٠-٢٥-٦٠٥ للجنة توجيه المعايير المحاسبية الإفصاح عن ترتيبات البنود المتعددة و معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ للأدوات المالية:

الإفصاحات

- تتطلب المنشأة الإفصاح عن ما يلي:
- أ- طبيعة العقود التي تبرم مع العملاء والسياسات المحاسبية ذات الصلة;
- ب- الأحكام الرئيسية المستخدمة في الحسابات للعقود مع العملاء;
- ج- التسوية بين صافي وضع (أوضاع) العقد في البداية والنهاية;
- د- المبلغ الإجمالي لالتزامات الأداء المتميز والتوقيت المتوقع الذي يلائمهم; و
- هـ- معلومات حول العقود المكلفة، وتشمل على مدى ومبلغ هذه العقود والأسباب التي تجعلها مكلفة.

الخطوات المقبلة

ستواصل المجالس مناقشاتها والنظر في الإفصاح عن مجالها والتحول الذي تمر به في جلستها المقبلة.

جلسة مجلس معايير المحاسبة الدولية

الأزمة المالية

إلغاء الاعتراف

ناقش المجلس متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ للأدوات المالية: بتقديم تعويض للأصول والالتزامات المالية. ولم يتخذ المجلس أي قرارات في هذه الجلسة. وسيواصل المجلس مناقشاته حول هذه القضية في الجلسات المقبلة.

الأدوات المالية: محاسبة التحوط

الهدف من محاسبة التحوط

ناقش المجلس الهدفين المحتملين لمحاسبة التحوط. وناقش المجلس الأهداف المحتملة في السياق سواء يمكن لعنصر المخاطر أن يكون مؤهلاً بموجب أي نهج لمحاسبة التحوط ربما يقترحها المجلس. ولاحظ المجلس أنه يجب على هدف محاسبة التحوط أن يسمح أو يتطلب محاسبة التحوط لعناصر المخاطر إذا كانت قابلة للتعرف بشكل منفصل وقابلة للقياس بهدف تحديد عدم فاعلية تحديد التحوط. كما ولاحظ المجلس أن هدف محاسبة التحوط ومعالجة عناصر المخاطر يجب أن يطبق على كل من بنود التحوط المالية وغير المالية.

لم يتم اتخاذ أي قرارات.

إدخال التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١

ناقش المجلس التعليقات الواردة في الإعفاءات المحدودة لمشروع التعرض ومن خلال مقارنة إفصاح معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ للمتبنين للمرة الأولى (تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم ١) التي تم نشرها في نوفمبر ٢٠٠٩. ولتجنب احتمال الاستخدام المتأخر لضمان المتبنين لأول مرة ليسو أقل حظا بالمقارنة مع معدي البيانات لمعايير المحاسبة الدولية الحالية، وقد قرر المجلس بوجوب السماح للمتبنين لأول مرة لاستخدام الأحكام الانتقالية ذاتها المسموح بها لمعدي البيانات المالية الحالية المعدة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولي المدرجة في تحسين الإفصاحات بشأن الأدوات المالية (إدخال التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧).

وإضافة لذلك، قامت المجلس بتعديل الفقرة ٤٤ ز لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٧ للأدوات المالية: بالإفصاح لتوضيح استنتاجاته والتحول المقصود لتحسين الإفصاحات حول الأدوات المالية (إدخال التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧، الذي تم إصداره في مارس ٢٠٠٩). وأوضح المجلس أن المنشأة لا تحتاج لتقديم معلومات المقارنة للإفصاحات اللازمة من جانب التعديلات من أجل: (أ) قدم أي فترات منتهية قبل ١ يناير ٢٠٠٩ و (ب) أي بيان للوضع المالي كما في تاريخ قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

يتوقع المجلس إصدار التعديل في يناير ٢٠١٠.

إيقاف العمليات

قرر المجلس أن فترة إبداء التعليق على مشروع التعرض (أعيد تعرض المقترحات لتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم ٥ للأصول غير المتداولة التي عقدت للبيع والعمليات الموقوفة) ويجب أن تكون ٦٠ يوما.

عرض البيان المالي

واصل المجلس مداولاته بشأن المقترحات الواردة في ورقة المناقشة الآراء الأولية بشأن عرض البيانات المالية. وعلى وجه التحديد، نظر المجلس في ما يلي:

- الجزء المتعلق بالإفصاحات (ورقة جدول الأعمال للاجتماع المشترك ١٧)؛
- القضايا المالية المتعلقة بخدمات المنشأة (ورقة جدول الأعمال للاجتماع المشترك ٧ب)؛
- التكاليف والاستحقاقات (ورقة جدول الأعمال للاجتماع المشترك ٧ج).

الجزء المتعلق بالإفصاحات

واصل المجلس مناقشاته عن الجلسة المشتركة في ١٩ فبراير بشأن التعديلات المحتملة لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٨ لقطاعات التشغيل لتلبية مبادئ العرض الأساسية من الترابط والتصنيف. وقرر المجلس عدم إجراء أي تعديلات لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٨ بخلاف التعديلات التي تم الموافقة عليها مبدئيا في هذه الجلسة المشتركة.

القضايا المتعلقة بخدمات المنشأة

نظر المجلس سواء، وإذا كان الأمر كذلك ولأي مدى، يجب تطبيق مشروع التعرض بشأن عرض البيانات المالية من قبل الخدمات المالية للمنشأة. وقد وافق المجلس على العديد من قراراته المؤقت لتغيير المقترحات في ورقة مناقشة التي تتناول المخاوف التي أعرب عنها من جانب الخدمات المالية للمنشأة. والقرار المبدئي الوحيد الذي ناقشه المجلس على وجه التحديد يتعلق بالخدمات المالية للمنشأة وهو مطلب لتقديم بيان التدفقات النقدية بالأسلوب المباشر. ناقش المجلس السبل المختلفة للخدمات المالية للمنشأة التي ربما تقدم معلومات التدفق النقدي في البيانات المالية. وطلب المجلس من المساعدين للقيام بالمزيد من الأبحاث والتوعية بشأن هذه المسألة للمناقشة في الجلسة المقبلة.

التكاليف والاستحقاقات

تم تزويد المجلس بملخص عن المعلومات الواردة بشأن التكاليف الشاملة لنموذج العرض المقترح. وفي اجتماعاته السابقة، وقد ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس المحاسبة المالية كلا من التكاليف والاستحقاقات المترتبة عن الجوانب الفردية لنموذج العرض المقترح. وقد أدلت المجلس عددا من القرارات المبدئية التي يجب أن تقلل من تكاليف تنفيذ النموذج المقترح ولكن تحتفظ بالاستحقاقات المتوقعة له. وطلب المجلس من المساعدين من مواصلة التوعية بشأن التغييرات المقترحة لإعداد بيان التدفق النقدي بالأسلوب المباشر. ولم يطلب المجلس عن أي تكاليف أخرى/ معلومات الاستحقاق قبل إصدار مشروع التعرض.

معلومات صافي الديون

واصل المجلس مناقشته بشأن صافي النقد عن الاجتماع المنعقد في سبتمبر ٢٠٠٩. وفي سبتمبر، وقد أعرب مجلس معايير المحاسبة الدولي عن الاستحقاق بشأن صافي الدين في المعلومات المقدمة في الملاحظات على البيانات المالية.

وفي الاجتماع المعقد في يناير ٢٠١٠، قرر المجلس مبدئيا بطلب تحليل التغييرات في بنود محددة (جميع البنود من فئة الديون، الدفع النقدي، أي استثمارات قصيرة الأجل، وعقود الإيجار التمويلي) لتدرج في إفصاح ملاحظة واحدة. وتمثل هذه البنود عادة ما يشير إليه مستخدمو البيانات المالية أحيانا إلى صافي الدين.

تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

أفاد مدير تنفيذ الأنشطة بشأن اجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية في ال ٧ و ٨ من يناير ٢٠١٠. وتم نشر تفاصيل الاجتماع بشأن تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهي متاحة هنا.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

الإفصاحات

نظر المجلس للإفصاحات المقترحة لإدراجها في مشروع التعرض المقبل بشأن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. وطلب المجلس من المساعدين للحد وتبسيط متطلبات الإفصاح. وسينظر المجلس في المجموعة المنقحة للإفصاحات في جلسته المقبلة.

استحقاقات نهاية الخدمة

ناقش المجلس استحقاقات نهاية الخدمة وقرر مبدئيا على ما يلي:-

- يجب لتعريف استحقاقات نهاية الخدمة أن لا يشمل استحقاقات في تبادل خدمة الموظف المستقبلية; و
- يجب على المنشأة الاعتراف باستحقاقات نهاية الخدمة حين لم تعد لديه القدرة على سحب العرض المقدم من هذه الاستحقاقات.

يتوقع المجلس بنشر التعديلات النهائية لاستحقاقات نهاية الخدمة في الربع الأول من عام ٢٠١٠.